

المستحدث في قانون الاستثمار الجزائري الجديد 18-22

The novelty in the new Algerian investment law 18-22

محمد بعاج^{*}

¹ المركز الجامعي - شريف بوشوشة - آفلو - الجزائر m.baadj@cu-aflou.edu.dz

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ النشر: 2025-05-18

تاريخ القبول: 2025-05-05

تاريخ الإستلام: 2025-03-02

ملخص:

يعد الاقتصاد في أي دولة عصب الحياة، وذلك نظرا أنه يجعل لها مكانة استراتيجية وقوة إقليمية ودولية نظير مساهمته في القضاء على المشاكل الاجتماعية في الداخل، ودعم الحلول في المجالين الاقليمي والدولي في الخارج.

وتهدف الدراسة إلى إبراز مكانة الاستثمار في دعم حركة الاقتصاد والتنمية بالخصوص في الجزائر، وقد توصلنا إلى اهتمام المشرع الجزائري بهذا المجال، وإنشاءه لقانون الإستثمار الجديد 18-22، وتبين وجود سياسة تشريعية من أجل تحقيق اقتصاد قوي وناجح.

الكلمات المفتاحية: الشباك المركزي لتشجيع الاستثمار؛ المستثمر الأجنبي؛ المنصة الرقمية؛ الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار؛ حرية الاستثمار الأجنبي؛ حق الانتفاع.

Abstract:

The economy in any country is the lifeblood of any country, given that it gives it a strategic position and regional and international power in exchange for its contribution to eliminating social problems at home and supporting solutions in the regional and international fields abroad.

The study aims to highlight the position of investment in supporting the economic and development movement, especially in Algeria. We have discovered the interest of the Algerian legislator in this field, and its establishment of the new investment law 22-18, and it has been shown that there is a legislative policy in order to achieve a strong and successful economy.

Keywords: Central Investment Promotion Window; Digital platform; Freedom of foreign investment; foreign investor; National Agency for Investment Promotion; usufruct.

مقدمة

يقول Robert Charfan " الاستثمار الدولي هو التنمية " (بهناس، رضا. 2024/2023)¹، ومن هذا المنطلق فإن الاستثمار يعتبر عامل أساسي في الدولة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو التقدم، وتتسابق الدول في مجال الاستثمار مدركة أنه مجال حيوي من أجل تدفق رؤوس الأموال، ورفع من قيمة اقتصادها من خلال استخدام التكنولوجيا، ورفع مستوى الدخل الفردي والجماعي بزيادة فرص العمل، والمساهمة في القضاء على البطالة، وغيرها من الامتيازات.

وقد بادرت الجزائر كغيرها من الدول إلى الالتفات إلى هذا المجال المهم في اقتصاديات الدول، وهو فتح المجال للاستثمار الأجنبي من خلال سن قوانين في هذا الباب خلال السنوات الماضية وصولاً إلى القانون الحالي 18-22، والذي جاء بآليات جديدة للاستثمار سنتطرق إليها في بحثنا.

ومن ثم فإن الإشكالية التي نطرحها تماشياً ومتطلبات هذا الموضوع:

ما مدى كفاية ونجاعة الآليات الجديدة التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد الجزائري 18-22 في جذب المستثمر الأجنبي؟ وما تداعيات تلك الآليات على الاقتصاد الوطني؟

وتهدف الدراسة إلى التوصل إلى معرفة الضمانات والآليات الجديدة للاستثمار، وهل توجد فائدة وجدوى من تعديل هذا القانون، مبرزين الآثار الإيجابية والسلبية التي يلقي بها قانون الاستثمار الجديد على الاقتصاد الوطني، وقد استعنا بالمنهج التحليلي من أجل فهم قواعد قانون الاستثمار الجديد بشيء من التفصيل. وقد قسمت الخطة إلى ما يلي:

أولاً: الضمانات الجديدة للاستثمار:

ثانياً: النظام التحفيزي في قانون الاستثمار الجديد الجزائري 18-22 والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا:

أولاً: الضمانات الجديدة للاستثمار:

نظراً لطبيعة الاستثمار التي تتطلب كثيراً من الثقة من أجل نشر الاطمئنان والأريحية لدى المستثمر الوطني والأجنبي، قام المشرع الجزائري بوضع ضمانات (فلاح، خيرة. 2024)² من أجل نجاح عملية الاستثمار والتي هي كالآتي:

1. الضمانات الموضوعية:

يمكن تناول الضمانات الموضوعية بالتطرق إلى الضمانات القانونية، ثم الضمانات الإجرائية.

1.1. الضمانات القانونية، وتتضمن هذه الضمانات مبدأ الثبات التشريعي، وضمان حق الملكية.

ويعني مبدأ الثبات التشريعي (بوفاتح، محمد بلقاسم. 2023)³ كما نصت عليه المادة 13 من قانون الاستثمار الجزائري الجديد 18-22، بأنه " التجميد الزمني لقانون الاستثمار ، بدءاً من مرحلة الانجاز بعد التوقيع على العقد، أو اتفاقية الاستثمار إلى غاية انتهاء المشروع الاستثماري"، ويفيد هذا المبدأ حالة اليقين من أجل ضمان الاستمرارية منذ بداية التوقيع على عقد الاستثمار، إلى غاية تحقيق الانجاز، وهو يعتبر من أهم الضمانات القانونية، لأنه يمثل صورة الأمن القانوني الذي بموجبه يتم جلب الاستثمار، وهو شرط يجب أن يكون في ظل مكانة وقيمة الاستثمار، والأموال التي تتطلب من أجل البدء في المشروع، كما انه يجب على الطرف الأجنبي المتعاقد أن يعلم ضرورة وجود هذا الشرط في قانون الدولة المضيفة تجنباً لحصول أي طارئ.

أما بالنسبة لضمان حق الملكية الفكرية، فإنه أيضاً من الضمانات القانونية التي نص عليها قانون الاستثمار 18-22 في المادة 09 منه، والتي جاء فيها بأن حماية الملكية الفكرية وفق التشريع المعمول به مضمونة".(عماني،

خديجة. علاق، عبد القادر، بن شنوف، فيروز. 2021).⁴

2.1. الضمانات المالية:

ورد في المادتين 08 و 10 من قانون 18-22، النص على ضمانات مالية متمثلة في ضمان تحويل رؤوس الأموال، وضمن التعويض في حالة نزع الملكية.

فبالنسبة لضمان تحويل رؤوس الأموال، فإنه حسب المادة 08 تستفيد الاستثمارات المنجزة اعتباراً من حصص في الأسهم التي تكون في حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، وتكون هذه العملية مفيدة في تسيير العمليات المالية من وإلى الجزائر، وضخ الأموال في السوق المحلية بكل سهولة ويسر. (قسوري، فهمية. 2019)⁵

أما في حالة نزع الملكية بالنسبة للمستثمر، فإن المادة العاشرة (10) من قانون 18-22، ضمنت وجود تعويض عادل ومنصف، وكذلك نص المادة 60 من دستور 2020، التي جاء فيها " أن الملكية لا تنتزع إلا في إطار قانون، وبتعويض عادل ومنصف ".

2. الضمانات الاجرائية:

ضماناً لنجاح العملية الاستثمارية، وتسهيلاً لجلب المستثمر، ومحاربة الفساد الإداري، والبيروقراطية، وجب وجود ضمانات إدارية، وأخرى قضائية.

1.2. الضمانات الإدارية:

تعتبر الإدارة ركيزة أساسية في إدارة التعاملات بين الدولة والزيون، ولكسب الثقة للزيون، وجب تطبيق القانون تفادياً لتعطيل المصالح، كما أن لها دور كبير في جلب الاستثمارات الأجنبية في إطار هذا القانون، (ونوغي، نبيل. 2019)⁶ و الضمانات الادارية في هذا القانون تتمثل في:

1.1.2. الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية:

استحدث المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الجديد 18-22، وهو الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وذلك وفقاً للمادة 19 منه، ولتوضيح المادة أكثر صدر المرسوم التنفيذي 299/22، المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، كمرسوم تطبيقي، والذي يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها، وكذا مبلغ وكفاءات تحصيل الأتاوى المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، فمثلاً المادة 04 منه نصت على أن نوعين من المشاريع الكبرى الاستثمارية وكيفية تسجيلها في الشباك الوحيد، فالنوع الأول هو بعنوان "المشاريع الكبرى" في صورة الاستثمارات التي تبلغ قيمتها أو تساوي مليار دينار جزائري، أما النوع الثاني فهو بعنوان "الاستثمارات الأجنبية" فتعني الاستثمارات التي يملكها كلياً أو جزئياً الأفراد الطبيعيون، أو الأشخاص المعنوية، والتي تستفيد من ضمان تحويل رأس المال المستثمر وكل العائدات المترتبة عنه، ومنه يكون الهدف من استحداث هذا الشباك هو استقطاب الاستثمار الأجنبي. (قرناش، جمال. زدون، محمد. 2019)⁷

2.1.2. الشباك الوحيد ذو الاختصاص المحلي

يقوم هذا الشباك بالمساعدة في تأدية مهام المستثمرين، ومرافقتهم في إتمام إجراءات الاستثمار، وهو نص المادة 20 من قانون الاستثمار الجديد 18-22، والغرض من ذلك كله هو دفع عجلة التنمية بشكل سريع من خلال التخلي عن فكرة المركزية وتحكمها في القرار الاستثماري، ومن وجهة مهمة فإن هذه الخطوة تعتبر بوابة انشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (فريد، عباس. 2023)⁸

2.2. الضمانات القضائية:

أهم ما يدعو إلى استقرار الثقة لدى المستثمر الأجنبي هو تفكيره في احتمالية حصول خلاف بخصوص الاستثمار المقام في الدولة الأجنبية له، وكيف سيسعى من خلال القضاء في تلك الدولة إلى الحصول على حقه، أو الحصول على التسوية، وقد استحدث قانون الاستثمار الجديد ما يلي:

1.2.2. لجنة عليا للطعون:

وحسب المادة 11 من قانون الاستثمار الجديد تنشأ لدى رئيس الجمهورية لجنة عليا للطعون، وذلك من أجل النظر في الطعون التي ترفع من قبل المستثمرين الذين حصل لهم نوع من الغبن بخصوص تطبيق قانون الاستثمار الجديد، وتتشكل هذه اللجنة من ممثل عن رئاسة الجمهورية، وقاض من المحكمة العليا، وقاض من مجلس الدولة يقترحهما المجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة إلى قاض من مجلس المحاسبة يقترحه مجلس قضاء مجلس المحاسبة، وثلاثة خبراء اقتصاديين وماليين مستقلين يعينهم رئيس الجمهورية، كما يمكن للجنة أن تستعين بكل شخص بحكم كفاءته الخاصة من شأنه مساعدة أعضائها. (لوط، صافية. 2023).⁹

أما بخصوص كيفية الطعن فإن المادة السابقة تستطرد في فقرتها الثانية بأنه ترسل الطعون إلى اللجنة في أجل لا يتجاوز شهرين ابتداء من تاريخ تبليغ الاعتراض، ويجب الفصل في تلك الطعون في أجل لا يتجاوز شهر واحد بدء من تاريخ الاخطار، هذا من جهة، كما يمكن للمستثمر من جهة أخرى إضافة لما سبق أن يرفع طعنا قضائيا أمام الجهات القضائية المختصة، وقد حدّد المرسوم التنفيذي رقم 22-296 الصادر في 04 من سبتمبر 2022، الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، وقد بينت المادتان 07 و 08 منه شروط تقديم التظلم الذي يكون أمام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في أجل شهر من تاريخ تبليغه بالقرار المتظلم فيه، وعلى الوكالة أن تفصل في التظلم خلال مدة 15 يوم، بالإضافة إلى شروط شكلية التي يجب أن يراعيها المستثمر من خلال طعنه الذي يجب أن يكون فرديا

2.2.2. آلية التحكيم لتسوية المنازعات الاستثمارية:

يعتبر التحكيم أحد أهم الضمانات القضائية لجلب الاستثمارات الأجنبية، ومصدر ترحيب بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وقد قامت الجزائر بإقرار التحكيم كوسيلة غير قضائية من أجل حل المنازعات التي قد تكون بينها وبين المستثمرين مستقبلا، وقد جاء قانون الاستثمار رقم 16-09 لسنة 2016 مشيرا في المادة 24 منه إلى اللجوء إلى التحكيم في حالة وجود خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية...، وقد نصت المادة 12 من قانون الاستثمار الجديد 22-18 على نفس أحكام المادة السابقة بقولها "زيادة على أحكام المادة 11 أعلاه، يخضع كل خلاف ناجم عن تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذه الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة..." (حديدي، عنتر، 2022).¹⁰

ثانيا: النظام التحفيزي في قانون الاستثمار الجديد الجزائري 22-18 والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا: أفرد المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الجزائري الجديد 22-18 فصلا خاصا بالأنظمة التحفيزية، وهو الفصل الرابع من القانون والمتكون من 14 مادة، وذلك نظرا لأهمية هذا المجال من أجل استقطاب المستثمرين عن طريق نزع العقبات أمامهم ووضع مكانها أنظمة تحفيزية، ومزايا خاصة بالاستثمار.

1. الأنظمة التحفيزية للاستثمار:

بالرجوع إلى المادة 24 من قانون الاستثمار الجديد 22-18، نجد أن المشرع الجزائري يبين كيفية استفادة المستثمر الأجنبي من الأنظمة التحفيزية في إطار استثماراته وذلك في ثلاث قطاعات: نظام الاقطاعات - نظام المناطق - نظام الاستثمارات المهيكل.

1.1. النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية " نظام الاقطاعات":

بالرجوع إلى قانون 03-01 الصادر في أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار لا نجده قد أشار إلى وجود مزايا لقطاعات معينة، وإنما اكتفى بذكر مزايا النظام العام والنظام الاستثنائي، وذلك بتطبيقها في مناطق تحتاج في تنميتها إلى مساهمة خاصة من طرف الدولة، وأيضا المناطق ذات الأهمية الاقتصادية للدولة، أما قانون الاستثمار الجديد 18-22 وفي المادة 26 منه قد أشار إلى مجموعة من الاستثمارات التي يمكن لها أن تستفيد من نظام الاقطاعات، ونذكر منها: المناجم والمحاجر، والفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الخدمات السياحية، الطاقات المتجددة وغير المتجددة، في حين نصت المادة 27 على جملة من الاعفاءات في إطار تحفيزات ومزايا التي تستفيد منها الاستثمارات المدرجة ضمن نظام الاقطاعات ومن هذه المزايا والحوافز نذكر: جملة الاعفاءات في مجال الحقوق الجمركية التي تخص السلع المستوردة والموجهة لإنجاز مشروع الاستثمار، والرسم على القيمة المضافة للسلع، وحقوق التسجيل، وغيرها من الاعفاءات على الرسم العقاري والضريبة على الشركات. (قندوز، فتيحة. 2023).¹¹

2.1. النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة " نظام المناطق":

وتأتي في مقدمة هذه المناطق المواقع التابعة للهضاب العليا، والجنوب، والجنوب الكبير، والمواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، ويمكن تحديد هذه المناطق وفق التنظيم، ونقصد هنا بالمرسوم التنفيذي رقم 301-22، الصادر في 08 سبتمبر 2022، الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، كما يمكن تحيين هذه القائمة عن طريق اقتراح من الوزراء المعنيين، وبالرجوع إلى هذا المرسوم، نجده انه قسم تلك المناطق إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى والتي تضم ولايات من الجنوب الكبير منها أدرار - ايليزي - تمنراست - تندوف - ان صالح - تيميمون، وكذلك ولايات من الجنوب منها بسكرة - بشار - الوادي - غرداية - الأغواط -

أما الفئة الثانية فتضم ولايات الهضاب العليا، منها باتنة - الجلفة - البيض - سطيف - سيدي بلعباس - المدية - برج بوعرييج - تيسمسيلت - ميلة - سوق أهراس.

أما الفئة الثالثة فتشمل المواقع التي تحتوي على موارد معدنية قابلة للثمين موجودة عبر بلديات تابعة لولايات معينة عبر القطر الوطني، وبالتالي يكون المشرع قد رفع من فرص الاستثمار عبر ربوع الوطن

3.1. التحفيزات في نظام الاستثمار المهيكل

نظمت المادة 30 من قانون الاستثمار الجديد 18-22، الاستثمارات المهيكلية وعرفت على أنها " كل استثمار ذو قدرة عالية على خلق الثروة وإنشاء مناصب عمل التي تساهم في جعل الاقليم ذو جاذبية أكثر، وبالرجوع إلى المادة 16 من المرسوم التنفيذي 302-22 الذي يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلية وكيفية الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم نجد ذكر معيارين مهمين لكي تؤهل الاستثمارات إلى لنظام الاستثمارات المهيكلية، فالمعيار الأول هو بلوغ مناصب الشغل 500 منصب، والمعيار الثاني هو بلوغ مبلغ الاستثمارات 10 ملايين دينار جزائري.

وللاستثمارات المهيكلية عدة امتيازات في إطار قانون الاستثمار الجديد 18-22، ففي المادة 31 منه أشارت إلى أنه بالإضافة إلى التحفيزات الجمركية والجبائية الموجودة في إطار القانون العام يمكن للاستثمارات المهيكلية أن تستفيد من الامتيازات المذكورة في المادة 27 من نفس القانون وذلك في مرحلة الانجاز، ومما جاء من امتيازات ما ذكرناه آنفا من إعفاءات جمركية وجبائية على السلع والرسوم، أما في مرحلة استغلال المشروع خلال 05 أو 10 سنوات، فإنه يمكن الاستفادة من الاعفاء الضريبي على أرباح الشركات، والاعفاء من الرسم على النشاط المهني

2. الآليات الجديدة والمكلفة بالاستثمار في القانون الجديد 18-22، أو بما يسمى بالإطار المؤسسي:

يمكن أن نستعرض الآليات الجديدة المكلفة بالاستثمار وهي المجلس الوطني للاستثمار - الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بالإضافة إلى المنصة الرقمية التي تم استحداثها في هذا القانون كأداة توجيه ومرافقة للاستثمارات.

2.1. المجلس الوطني للاستثمار:

تطرق القانون 18-22 في الفصل الثالث المعنون بالإطار المؤسسي إلى الأجهزة المكلفة بالاستثمار ومن بينها هذا المجلس الذي تم تأسيسه بموجب المادة 18 من القانون رقم 01-03، والخاص بتطوير الاستثمار، وقد كلفت المادة 18 من القانون الحالي 18-22 المجلس الوطني للاستثمار باقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، كما يقوم بإعداد تقرير تقييمي سنوي يرفعه إلى رئيس الجمهورية. وبخصوص تشكيلة المجلس فإنه بالرجوع إلى المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 22-297، الصادر شهر سبتمبر 2022، فإنه يتكون من 11 عضو. (بن هلال، ندير. 2022)¹²

2.2. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

تم في قانون الاستثمار الجديد 18-22 تغيير اسم "الوكالة الوطنية" التي كانت سابقا في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار إلى اسم الوكالة الجزائرية وذلك في المادة 18 من القانون الحالي، ويمكن تعريفها بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 22-298 بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير الأول"، وحسب المادة 18 السابقة فإنها تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يلي:

- ترقية واثمين الاستثمار في الجزائر والخارج - إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم - ضمان تسيير المنصة الرقمية- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها- مرافقة المستثمر في إجراءاته. (كوسام، أمينة. 2022).¹³

3.2. المنصة الرقمية للمستثمر:

استحدثت هذه المنصة بموجب المادة 23 من قانون الاستثمار الجديد 18-22، والتي جاء فيها على أن اسناد تسيير هذه المنصة يكون إلى الوكالة، والتي تسمح بوجود جميع المعلومات الكافية واللازمة بخصوص مشاريع الاستثمار وفرصها في الجزائر، والعرض العقاري، ومجمل التحفيزات المرتبطة بالاستثمار. (منير، برايج. رضا، مهدي. 2024).¹⁴



خاتمة:

يمكن التوصل في نهاية هذه الدراسة إلى معرفة أهمية السياسة التشريعية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية في إطار ترقية الاستثمار، وذلك من خلال الاطلاع على القوانين المنشأة في هذا المجال، والتي كانت دائما تتطور بين قانون وآخر وصولا إلى القانون الحالي الذي شمل في طياته عدة إصلاحات وتطورات، كانت منبثقة من مساهمة الدولة الجزائرية في إطار تطوير التشريع في مجال الاستثمار، وقد أولت الجزائر أهمية بالغة لهذا المجال، كونه يرتبط ارتباطا وثيقا باقتصاد الدولة وهيئتها وحالة المعيشة للأفراد في جميع فترات الحياة العامة، ومن خلال ما تم استخلاصه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1. الاستثمار أحد السياسات الناجحة التي تتبعها الدولة من أجل دعم اقتصادها.
2. يساهم الاستثمار الأجنبي الناجح في جلب رؤوس الأموال والتي من خلالها تدعم الخزينة العمومية بما يفتح أمام الدولة إلى إجراءات إصلاحات تعود بالنفع على الدولة والفرد.
3. مساهمة الاستثمار في امتصاص البطالة مما يؤدي إلى الحد من عديد الآفات التي يتسبب فيها انعدام الشغل.
4. دعم تكافؤ الفرص من خلال الطلب المتزايد على اليد العاملة، وتأمين الشهادات، وهو امر ملاحظ في العديد من الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر في مجال الاستثمار، والتي ساهمت بنسبة كبيرة في دفع عجلة التنمية.
5. التعريف بالدولة في الخارج من قبل المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال سياسة الاستقطاب الموجودة في السياسة التشريعية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية في مجال تحسين ظروف الاستثمار، ومناخ الأعمال، فمبدأ الضمان الذي من خلاله يأتي المستثمر لاستثمار أمواله هنا ونجاحه في ذلك دافع جيد لتوسيع دائرة السمعة وجلب مستثمرين آخرين.
6. العمل من خلال هذا القانون على محاربة البروقراطية واضفاء عوامل النزاهة والشفافية من خلال القواعد والآليات التي جاء بها.
7. كسب ثقة المستثمر الأجنبية من خلال وضع أنظمة تحفيزية و ضمانات مالية وقضائية مثل اللجنة العليا للطعون برئاسة الجمهورية، والمحكمة العليا.
8. الغاء قاعدة 51/49 سنة 2020 وإبقائها فقط في الأنشطة الاستراتيجية.
9. المعاقبة بأشد العقوبات على أي ممارسة من شأنها عرقلة عملية الاستثمار.
10. معالجة ملفات الاستثمار وفق معايير دولية في مدة شهر أو أقل.
11. التخلي عن حق الشفعة في قانون الاستثمار الجديد في مجال الاستثمارات الأجنبية.

ومن خلال ما تم استنتاجه إلا أن هناك بعض النقائص والثغرات التي يمكن أن نوردتها في شكل اقتراحات، وهي كالآتي:

- أ. مراعاة أهمية العقار الصناعي ومراعاة الشفافية في طريقة منحه، وإنشاء وكالة خاصة به لما له الأثر الكبير على الاستثمار.
- ب. دعم البنية التحتية وتقويتها وتهيتها من شبكة طرقات ومواصلات تكون مهيأة لهذا الغرض.
- ت. العمل على تكوين إطارات بشرية تكون مؤهلة تأهيلا جادا وعمليا من أجل التجهز لاستقبال الاستثمارات والعمل على انجازها.
- ث. تخصيص ميزانية خاصة وكافية من أجل تجهيز المنصة الرقمية بأحدث الوسائل التكنولوجية.
- ج. العمل على تطوير المهارات من خلال إقامة دورات تكوينية مع الشركات الرائدة في هذا المجال.

- ح. وجوب تحقيق الاستقرار التشريعي من أجل ضمان نجاح مناخ الأعمال، والذي يعتبر أحد المقومات الأساسية لنجاح الاستثمار.
- خ. دعم فكرة استقلالية الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وعدم خضوعها لسلطة الوزير الأول الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على سير عمل الوكالة.

قائمة المراجع:

1. بهناس، رضا. (2024/2023). "محاضرات في قانون الاستثمار"، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر – تخصص قانون الأعمال.
2. فلاح، خيرة. (2024). الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. المجلد الثامن. العدد 01.
3. بوفاتح، محمد بلقاسم. (2023). الآليات الجديدة للاستثمار في ظل قانون رقم 18/22. مجلة البحوث القانونية والاجتماعية. المجلد الثامن. العدد 01.
4. عماني، خديجة. علاق، عبد القادر، بن شنوف، فيروز. (2021). مبدأ الثبات التشريعي وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية. المجلد السادس. العدد الأول.
5. قسوري، فريمة. (2019). دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار. مجلة الاجتهاد القضائي. المجلد الثاني عشر. العدد الثاني.
6. ونوغي، نبيل. (2019). الضمانات القانونية الموجهة للاستثمار وفق التشريع الجزائري
7. قرناش، جمال. زدون، محمد. (2019). ايضاحات في جديد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. العدد السادس.
8. فريد، عباس. (2023). التسجيل المسبق للاستثمارات طبقا للقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. المجلد 07. العدد 02.
9. لوط، صافية. (2023). دور اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار في حماية حقوق المستثمرين. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية. المجلد 06. العدد 01.
10. حديدي، عنتر. (2022). التحكيم كآلية اجرائية في منازعات عقود الاستثمار. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. المجلد 06. العدد 03.
11. قندوز، فتيحة. (2023). الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا الموجهة للاستثمار. مجلة الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 10. العدد 01.
12. بن هلال، ندير. (2022). المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار. مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية. المجلد 05. العدد 02.
13. كوسام، أمينة. (2022). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22_18. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية. المجلد 05. العدد 02.
14. منير، برايج. رضا، مهدي. (2024). رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر طريق للحوكمة " المنصة الرقمية للمستثمر أنموذجا". مجلة الدراسات والبحوث القانونية. المجلد 09. العدد 02.